

حتى يحضر الولي به^(١)، أو وكيله فيقتله^(٢)، واختلف أصحابنا: (٣)

فقال أبو إسحاق المروزي : يجوز التوكيل قولاً واحداً^(٤)، وخوف

العفو لا يمنع^(٥) التوكيل، كما أن الأمراء على^(٦) عهد رسول الله ﷺ كانوا يحكمون وإن كان يحتمل النسخ^(٧).

بنص : «وجوز الوكالة في تثبيت البينة على القتل عمداً أو خطأ، فإذا كان القود لم يدفع إليه حتى يحضر الولي، أو يوكله بقتله، فيكون له قتله».

ساقط من : (م) .

في (م) : بقتله .

(٣) قال الإمام النووي رحمه الله - في روضة الطالبين (٤/٢٩٤) : «وجوز للتوكيل استيفاء عقوبات الأدميين بحضرة المستحق، وفي غيبته طرق، أشهرها: على قولين: أظهرهما: الجواز، والطريق الثاني: الجواز قطعاً، والثالث: المنع قطعاً».

(٤) هذه الطريقة الأولى، قال أبو بكر الشاشي في حلية العلماء (٥/١١٣) : «أظهرها: أنه يجوز قولاً واحداً».

وهو اختيار : الشيخ أبي حامد، والقاضي أبي الطيب الطبري.

ووجهه : أن كل ما جاز استيفاءه بحضرة الموكل، جاز بغيبته، كسائر الحقوق، وما قاله الإمام الشافعي في الوكالة في القصاص، وفي الشهادة على الجنابة، محمول على الاستحباب.

انظر : الخاوي الكبير ٦/٥١٧، الإبانة (م/١٤٨/أ)، المذهب ١/٣٤٩، بحر المذهب ٨/١٦٥، الوسيط ٣/٢٧٨، التهذيب ٤/٢١٠، شيبان ٦/٤٠٠، فتح العزيز ١١/١٠، روضة الطالبين ٤/٢٩٤، انجم الوهاج ٥/٣٦.

في (م) : يخلع .

في (م) : في .

في (م) : الفسخ .

والذي ذكره هاهنا من ~~✗~~ حضوره^(١) إنما ~~✗~~ / ذكره على سبيل / الاحتياط

[م/٤٠]

[٣٥/ب/ج]

ومنهم من قال : فيه قولان :^(٢)

أحدهما : يجوز^(٣) ؛ لأن ما جاز التوكيل في استيفائه حالة الحضور، جاز
جاز في حال ~~✗~~ الغيبة ، كسائر الحقوق .

والثاني : لا يجوز ؛ لأن العقوبات تسقط بالشبهة ، فيمتنع الاستيفاء
للشبهة ~~✗~~ ، والشبهة موجودة ؛ لأن العفو عن القصاص أمر مندوب إليه ، فلا

~~✗~~ ساقط من : (م)

(٢) أي : ما قاله الإمام الشافعي رحمه الله - في الأم ، في باب : الوكالة في القصاص (٢٢/٦) ،
وفي مختصر المزني ، باب : الشهادة على الجنابة (٣٦٢/٨) ، وقد سبق نقل قوله في صفحة
(٦٥١) ، هامش رقم (٥) .

~~✗~~ في (م) : وإنما .

(٤) وهذه الطريقة الثانية، وهي الأشهر في المذهب ، فأكثر الأصحاب يخرجون المسألة
على قولين ؛ لاختلاف قول الإمام الشافعي رحمه الله - في الموضوعين ، - في الجنائيات ، وفي
الشهادة على الجنابة - ، وهو اختيار : صاحب الإفصاح .

انظر : الخاوي الكبير ٥١٧/٦ ، الإبانة (م/١٤٨/أ) ، المذهب ٣٤٩/١ ، بحر المذهب
١٦٥/٨ - ١٦٦ ، الوسيط ٢٧٨/٣ ، حلية العلماء ١١٤/٥ ، التهذيب ٢١٠/٤ ، البيان
٤٠٠/٦ ، فتح العزيز ٩/١١ - ١٠ ، روضة الطالبين ٢٩٤/٤ .

(٥) وهو الأصح والأظهر ؛ ولأن ما صح التوكيل في إثباته ، صح التوكيل في استيفائه ،
كالأموال .

انظر : المراجع السابقة .

~~✗~~ ساقط من : (م) .

~~✗~~ في (م) : بالشبهة .

يدري (X) أن يكون قد عفا ، ويكون الاستيفاء بعد العفو ، فمنعناه (X) احتياطاً (٣).

[٢٠٣] [المسألة] الرابعة : [التوكيل في استيفاء حقوق الله تعالى]:

النيابة في استيفاء الحقوق التي هي حق لله تعالى ، مثل : حدّ الزنا ، والشرب ، وقطع الطريق^(١) ، والسرقة^(٢) ، جائز^(٣) ؛ لما روي في قصة

(X) في (م) : فلا بد من .

(X) في (م) : فمنعنا .

(٣) ولأنه إن حضر كان أرق قلباً في العفو عنها.

انظر : المراجع السابقة.

وأما الطريقة الثالثة : فلم يذكرها الإمام المتولي - رحمه الله - وهي : أنه لا يجوز ، قولاً واحداً ، لأنه إذا غاب المتوكل احتمل أن يكون عنده شبهة في سقوط القصاص ، بأن يكون قد عفا ، أو يكذب البيعة ، فيحرم قتله ، وإذا كان غائباً لا يمكن استدراكه ، وما قاله الإمام الشافعي - رحمه الله - في الجنابات ، فمحمول : على أنه يتنحى به عن مجلسه ؛ لدلا يترشش عليه الدم ، ولم يغب عنه عينه .

قال أبو الخاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٦٥/٨) : « وذكر القاضي الطبري في المنهاج : أن هذا هو المذهب الصحيح » .

انظر : مراجع الشافعية السابقة بالإضافة إلى : عجالة المحتاج ٨٣٥/٢ ، مغني المحتاج ٢٣٩/٣ ، غايه المحتاج ٢٥/٥ .

(٤) قطع الطريق : هو البروز لأخذ مال ، أو لقتل ، أو لإرعاب ، مكابرة ، اعتماداً على الشوكة ، مع البعد عن العوث ، وسمي قاطع الطريق بذلك ؛ لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه ، وجمعه : قُطَاعٌ وقُطْعٌ ، وقطع الطريق يسمى سرقة كبرى ، أما كونه سرقة ، باعتبار أن قاطع الطريق يأخذ المال خفية عن عين الإمام الذي عليه حفظ الطريق ، وأما كونه كبرى ؛ فلأن ضرره يعم عامة المسلمين ، حيث ينقطع عليهم الطريق بزوال الأمن ، بخلاف السرقة الصغيرة ، فإن ضررها خاص .

ماعز^(١) أن (رسول الله ﷺ) قال لأصحابه : ((اذهبوا به ~~فأرجوه~~))^(٢)

انظر : لسان العرب ٢٧٦/٨، مختار الصحاح ص ٢٢٦، المصباح المنير ص ٥٠٨ - ٥٠٩، أنيس الفقهاء ص ١٧٨، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٢٧، الإقناع، للماوردي ص ١٧٣، غاية البيان ص ٣٠٢، أسنى المطالب ١٥٤/٤، مغني المحتاج ٤٩٧/٥ - ٤٩٨، كفاية الأعيان ص ٤٨٨، المعجم الوسيط ٧٤٦/٢، الموسوعة الفقهية ١٥٣/١٧، القاموس النقي ص ٨٤ - ٣٠٦.

(١) الشَّرْقُ: في اللغة : يفتح السين وكسر الراء، ويجوز إسكانها مع فتح السين وكسرها، ويقال أيضاً: الشرقي، بكسر الراء، وهي: أخذ المال خفية. واصطلاحاً: أخذ المال خفية ظلماً من حرز مثله بشروط.

انظر : لسان العرب ١٥٥/١٠، مختار الصحاح ص ١٢٥، القاموس المحيط ص ١١٥٣، التعريفات ص ١٥٦، المغرب ص ٢٢٤، طلبة الطلبة ص ١٧٦، المصباح المنير ص ٢٧٤ - ٢٧٥، أنيس الفقهاء ص ١٧٦، التوقيف ص ٤٠٣، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٢٦، أسنى المطالب ١٣٧/٤، غاية البيان ص ٣٠٠، مغني المحتاج ٤٦٥/٥، السراج الوهاج ص ٥٢٥، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٢٦٣/٢ - ٢٦٥.

(٢) كالإمام يأمر من يقيمه، والسيد يوكل من يقيم الحد على مملوكه، فإذا ثبت، فللإمام أن يستوفيه بنفسه، وله أن يوكل في استيفائها، ويصح التوكيل فيه بحضرة الإمام وغيبته، قولاً واحداً؛ ولأنه لا معنى لاشتراط حضور الإمام؛ لأن الحق ليس له، ولا يجوز عفو عنه، ولا يسقط بقوله.

انظر : المذهب ٣٤٩/١، بحر المذهب ١٦٦/٨، الوسيط ٢٧٨/٣، التهذيب ٢١٠/٤، البيان ٣٩٩/٦، فتح العزيز ٩/١١، روضة الطالبين ٢٩٤/٤، عجالة المحتاج ٨٣٦/٢، السراج الوهاج ٢٤٨/١، نهاية المحتاج ٢٥/٥، حاشية الشرفاوي ١٠٧/٢.

(٣) ماعز : هو ماعز بن مالك الأسدي، له صحبة، يقال: إن اسمه عريب، وماعز لقب، معدود في المدنيين، وكتب له رسول الله ﷺ كتاباً بإسلام قومه، روى عنه ابنه عبد الله حديثاً واحداً، وماعز هو الذي رجم في عهد النبي ﷺ، ثبت ذكره في الصحيحين وغيرهما، قال عنه النبي ﷺ : «نقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم»، أخرجه مسلم في صحيحه (١٣٢٢/٣) برقم (١٦٩٥)، وقال عنه ﷺ : «لقد رأيته ينحضح في أثمار الجنة»، أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٤٨/١٠) برقم (٤٤٠١)، (٢٥٢/١٠) برقم (٤٤٠٤)،

وقال في قصة العسيف^(٤) لأنيس^(٥) : ((أغد يا أنيس على امرأة

وأبو عوانة في مستنده (٢) (١٢٦/٤) برقم (٦٢٦٧)؛ وأبو الحسن الهيثمي في موارد
الظمآن ص ٣٦٤ برقم (١٥١٥).

انظر : انقفا ٤٠٤/٣، فتح الباري ١٢/١٣، عمدة القاري ٢٣/٢٩٥، الإصابة
٧٠٥/٥، الاستيعاب ١٣٤٥/٣، الطبقات الكبرى، لابن سعد ٤/٣٢٤، تهذيب الأسماء
واللغات ٢/٣٨٣، نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر ٢/١٤٧.

في (م) : أنني .

ساقط من (ج) .

أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الحدود، باب : سؤال الإمام المنقر، هل أحصنت؟
(٢٥٠٢/٦) برقم (٦٤٣٩).

وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الحدود، باب : من اعترف على نفسه بالزنى،
(١٣١٨/٣)، برقم (١٦٩١).

العسيف : بمهملتين : الأجير وزنه ومعناه، والجمع : عسفاء، كأجراء، ويطلق -أيضاً- على
الخدام وعلى العبد وعلى السائل، وقيل : يطلق على من يستهان به، وسُي الأجير عسيفاً؛
لأن المستأجر يعسفه في العمل، والعسف الجور، أو هو بمعنى الفاعل؛ لكونه يعسف
الأرض بالتروء فيها، يقال : عسف الليل عسفاً، إذا أكثر السير فيه؛ ويطلق العسف -
أيضاً- على الكفاية، والأجير يكفي المستأجر الأمر الذي أقامه فيه.

انظر : لسان العرب ٩/٢٤٥ - ٢٤٦، مختار الصحاح ص ١٨١، التمهيد، لابن عبد البر
٧٣/٩، تحفة الأحوذى ١/٦٢، السنن المأثورة ص ٣٩٨، الخلى ٧/٢٩٦، الاستدكار،
لابن عبد البر ٧/٤٨٣، فتح الباري ١٢/١٣٩، عمدة القاري ١٣/٢٧٢، شرح الزرقاني
٤/١٧٣، شرح السيوطي لسنن النسائي ٨/٢٤١، المنهاج شرح صحيح مسلم ١١/٢٠٦.

في (ج) : لأنس .

أنيس : هو أنيس بن الضحاك الأسلمي، صحابي مشهور، معدود من الشاميين، وقال
ابن عبد البر : هو أنيس بن مرثد، والأول هو الصحيح المشهور؛ لكثرة الناقلين له؛ ولأن
الشيء كان يقصد أن لا يؤمر في القبيصة إلا رجل منها؛ لشورهم من حكم غيرهم، وأنه
أسلمي، والمرأة -أيضاً- أسلمية، ورجع ابن حجر أن المذكور في الحديث غيره، وقال أبو

هذا ، فإن اعترفت فارجمها ، (فَاعْتَرَفْتُ ، فَرَجَمَهَا) (٣) .

[٢٠٤] [المسألة] الخامسة : [التوكيل في عقود المعاوضات]:

التوكيل في عقود المعاوضات كلها ، كالبيع ، والسلم ، والصلح من المدعي على مال آخر ، والمساقاة^(٤) ، (والإجارة)^(٥) ، والنكاح ، والخلع^(٦) ،

حاتم الرازي: لا يعرف.

انظر : الثقات ٧/٣ ، فتح الباري ١٤٠/١٢ ، المنهاج شرح صحيح مسلم ٢٠٧/١١ ، عمدة القاري ١٥١/١٢ ، المخرج والتعديل ٣٣٤/٢ ، الإصاية ١٣٦/١ ، الاستيعاب ١١٤/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٣٨/١ .

في (م) : نيس .

ساقط من (م) .

أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الحدود ، باب : الإعتراف بالزنا ، (٢٥٠٢/٦) ، برقم (٦٤٤٠) ، بلفظ : «واغد يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها ، فغدا عليها فاعترفت ، فرجمها» .

وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الحدود ، باب : من اعترف على نفسه بالزنا ، (١٣٢٤/٣) ، برقم (١٦٩٧) .

(٤) المساقاة : في اللغة : مأخوذة من السقي ، بفتح السين وسكون القاف ، المحتاج إليه فيها غالباً ، لاسيما في الحجاز ، فإنهم يشقون من الآبار ؛ لأنه أنفع أعمالها وأكثرها مونة . واصطلاحاً : أن يعامل غيره على لخل أو شجر عنب ، ليتعهد به بالسقي والتربية ، على أن الثمر لهما .

انظر : لسان العرب ٣٢٠/١٤ وما بعدها ، مختار الصحاح ص ١٢٨ ، القاموس المحيط ص ١٦٧١ ، التعريفات ص ٢٧١ ، شرح حدود ابن عرفة ص ٣٨٦ ، المغرب ص ١٢٢٩ ، المصباح المنير ص ٢٨١ ، التوقيف ص ٦٥٣ ، أنيس الفقهاء ص ٢٧٤ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢١٦ ، المطلع ص ٢٦٢ ، أسنى المطالب ٣٩٣/٢ ، مغني المحتاج ٤٢١/٣ ، السراج النواهج

والكتابة ، وغير ذلك من المعاوضات ، جائز ^(١) ، كالرهن ، والحوالة ، والوكالة ،
والشركة ، والقراض ، والعارية ، والشفعة ، جائز ^(٢) من جانب الموجب والقابل
جميعاً. ^(٣)

==

ص ٢٨٤ ، غاية البيان ص ٢٢٢ ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٢٧٠/٣ .

^(١) في (ج) : والإجازة .

^(٢) الخُلْع : لغة : بضم الخاء من الخَلْع بفتحها ، وهو النزْع ، لأن كلاً من الزوجين لباس
الأخر ، فكانه بمفارقة الآخر نزْع لباسه .

واصطلاحاً : فرقة بين الزوجين ، بعوض مقصود ، راجع بنهية الزوج ، بلفظ طلاق أو خلع .
انظر : لسان العرب ٧٦/٨ وما بعدها ، مختار الصحاح ص ٧٨ ، القاموس المحيط ص ٩٢١ ،
شرح حدود ابن عرفة ص ١٨٨ ، التعريفات ص ١٣٥ ، المغرب ص ١٥١ - ١٥٢ ، المصباح
المفهرص ص ١٧٨ ، أنيس الفقهاء ص ١٦١ ، التوقيف ص ٣٢٣ ، الزاهر ص ٣٢٣ ، تحرير ألفاظ
التنبيه ص ٢٦٠ ، المطلع ص ٣٣١ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٦٥/٢ ، غريب
الحديث ، لابن الجوزي ٢٩٦/١ ، مغني المحتاج ٤٣٠/٤ ، السراج الوهاج ص ٤٠١ ، غاية
البيان ص ٢٦٠ ، كفاية الأخيار ص ٣٨٣ ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٤٦/٢ -
٤٨ .

^(٣) في (ج) : جائزة .

^(٤) في (ج) : جائزة .

^(٥) انظر : الخاوي الكبير ٤٩٦/٦ ، المنهذب ٣٤٨/١ ، الشامل (ج ٣/ل ٢٠٤/ب) ، بحر
المنهذب ١٤٩/٨ ، الوسيط ٢٧٦/٣ ، التهذيب ٢٠٩/٤ ، البيان ٣٩٦/٦ ، فتح العزيز
٧/١١ ، روضة انطابيين ٢٩١/٤ ، عمدة السالك ص ١٥٤ ، إخلاص النواي ٢٤٩/٢ ،
انسراج الوهاج ص ٢٤٧ ، حاشية الجمل ٤٠٤/٣ ، غاية المحتاج ٢٣/٥ - ٢٤ ، الاعتناء في
التفروق والاستثناء (م/ل ١١٥/أ) .

والأصل في تجويزها من ~~✗~~ جانب الممتلك ما قدّمنا من الأخبار^(٢)، فإن الرسول ﷺ وكل في قبول النكاح^(٣) والشراء^(٤)، وأما جوازها ~~✗~~ من جانب البائع [.....]^(٥).

~~✗~~ في (ج) : في .

(٢) كما سبق في صفحة (٦٣٣ - ٦٤٠) من هذا البحث.

(٣) لما وكل عمرو بن أمية الضمري في قبول نكاح أم حبيبة، وكلّ أبى رافع في قبول نكاح ميمونة، وقد سبق تخريج هذين الحديثين في صفحة (٦٣٨ - ٦٣٥).

(٤) لما وكل عروة البارقي في شراء شاة، وكلّ حكيم بن حزام في شراء شاة. وقد سبق تخريج هذين الحديثين في صفحة (٦٣٧ - ٦٤٠).

~~✗~~ في (م) : تجويزه .

(٦) هنا سقط في كلا النسختين، فلم تكمل العبارة فيهما، وتعلّ المصنف المتولي - رحمه الله - أراد أن يستدلّ على جواز الوكالة من جانب البائع.

فيستدل له - أيضاً - بالحديثين السابقين: حديث عروة البارقي، وحكيم بن حزام - رضي الله عنهما -، فإنهما اشتريا وباعا، كما سبق بيانه عند ذكر الروایتين بتماهما، في صفحة (٦٣٧ - ٦٤٠).

وكذلك يستدل له بما رواه قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر - رضي الله عنه -، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نكح الوليان، فالأوّل أحقّ، وإذا باع المجران، فالأوّل أحقّ». ويروى: «أما امرأة زوّجها وليان، فهي للأوّل منهما».

أخرجه أحمد في المسند : (٨/٥، ١١، ١٨)، برقم (٢٠٠٩٧)، (٢٠١٢٨)، (٢٠٢٢١)، والدارمي في سننه (١٨٧/٢ - ١٨٨)، برقم (٢١٩٣)، (٢١٩٤)، وأبو داود في سننه، في كتاب النكاح، باب: إذا أنكح الوليان، (٢٣٠/٢)، برقم (٢٠٨٨)، والترمذي في سننه، في كتاب النكاح، باب: ما جاء في الولين يزوجان، (٤١٨/٣)، برقم (١١١٠)، والنسائي في سننه (المحتج)، في كتاب البيوع، باب: الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق، (٣١٤/٧)، برقم (٤٦٨٢)، من حديث قتادة عن الحسن عن سمرة بالنظ الثاني، قال ابن حجر في تلخيص الخبير (١٦٥/٣): «حسنه الترمذي، وصحّحه

[٢٠٥] [المسألة] السادسة : [التوكيل في إزالة الأملاك بغير عوض]:

أبو زرعة وأبو حاتم وأحكام في المستدرک، وذكره في النکاح بالفاظ توافق اللفظ الأول، وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة، فإن رجاله ثقات، لكن قد اختلف فيه على الحسن، ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة — أيضاً —، عن الحسن عن عقبة بن عامر، قال الترمذي: الحسن عن سمرة في هذا أصح، وقال ابن المديني: لم يسمع الحسن من عقبة شيئاً، وأخرجه ابن ماجه من طريق شعبة، عن قتادة عن الحسن، عن سمرة أو عقبة بن عامر.

وانظر : مستدرک احکام (١٩١/٢) برقم (٢٧٢٢) ، (٢٧٢٣). وقال: «هذه الطرق الواضحة التي ذكرتها هذا المتن، كلها صحيحة على شرط البخاري ولم يخرجها»، والأم للشافعي (١٧/٥)، والمسند للشافعي ص ٢٧٦، ٢٩٠، ومسند الإمام أحمد (١٤٩/٤)، برقم (١٧٣٨٧)، والسنن الكبرى للنسائي، في كتاب البيوع، باب: الرجل يبيع السلعة من رجل ثم يبيعها بعينها، (٥٧/٤)، برقم (٦٢٧٩).

وسنن ابن ماجه ، في كتاب التجارات، باب: إذا باع المحيزان فهي للأول منهما، (٧٣٨/٢)، برقم (٢١٩٠).

وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود، حديث رقم (٢٠٨٨)، ص ١٦٠، وضعفه — أيضاً — في ضعيف سنن الترمذي، حديث رقم (١١١٠)، ص ١١٤، وضعفه — أيضاً — في إرواء الغليل، حديث رقم (١٨٥٣)، ٢٥٤/٦ - ٢٥٥.

وانظر : تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ١٧٤/٣ - ١٧٥، التحقيق في أحاديث الخلاف ٢٧٢/٢، تلخيص الخبر ١٦٥/٣، خلاصة البدر المنير ١٩١/٢، تحفة المحتاج إلى أدلة المحتاج ٣٦٨/٢، سبل السلام ١٨٠/٢، نيل الأوطار ١٨٥/٥.

قال الإمام الماوردي — رحمه الله — في الخاوي الكبير (٤٩٤/٦) بعد ذكر هذا الحديث، قال: «وقال الشافعي: فيه دلالة على أن الوكالة في النكاح والبيع جائزة».

وانظر : الأم ١٧/٥، ١٩٢.

التوكيل في إزالة الأملاك بغير عوض ، كالوقف ، والهبة^(١) ، والطلاق ، والعنق ، جائز ؛ لأن هذه التصرفات أقل شروطاً من المعاوضات ، وإذا جازت = في المعاوضات ، ففي هذه التصرفات أولى^(٢).

[٢٠٦] [المسألة] السابعة : [التوكيل في الخصومة] :

التوكيل في (الخصومة من جانب المدعي والمدعى عليه ، جائز^(٣)) والمدعى

(١) الهبة : في اللغة : من وهب له شيئاً يهب وهباً ووقباً بفتح الهاء ، وهبته بكسر الهاء ، والإسم : المؤهبة والمؤهنة بكسر الهاء فيهما ، والإثبات : قبول الهبة ، والاستيهاب : سؤال الهبة ، ورجل وقاب ووقابة كثير الهبة.

وإصطلاحاً : التملك لعين بلا عوض ، في حال الحياة تطوعاً هبةً.

انظر : لسان العرب ٨٠٣/١ ، مختار الصحاح ص ٣٠٧ ، القاموس المحيط ص ١٨٢ - ١٨٣ ، شرح حدود ابن عرفة ص ٤٢١ ، التعريفات ص ٣١٩ ، طلبة الطلبة ص ١٠٦ ، المغرب ص ٤٩٧ ، المصباح المنير ص ٦٧٣ - ٦٧٤ ، أنيس الفقهاء ص ٢٥٥ ، التوقيف ص ٧٣٧ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، المطنع ص ٢٩١ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٠/٥ ، أسنى المطالب ٤٧٧/٢ - ٤٧٨ ، مغني المحتاج ٥٥٨/٣ - ٥٥٩ ، السراج الوهاج ص ٣٠٧ ، فتح المعين ١٤١/٣ - ١٤٢ ، غاية الزين ص ٢٦٥.

(٢) انظر : الخاوي الكبير ٤٩٦/٦ ، المهذب ٣٤٨/١ ، الشامل (ج ٣/٢٠٥/أ) ، بحر المذهب ١٤٩/٨ ، الوسيط ٢٧٦/٣ ، التهذيب ٢٠٩/٤ ، البيان ٣٩٦/٦ - ٣٩٧ ، فتح العزيز ٧/١١ ، روضة الطالبين ٢٩١/٤ ، عمدة السالك ص ١٥٤ ، إخلاص الناوي ٢٤٩/٢ ، السراج الوهاج ص ٢٤٧ ، عمدة المحتاج ٨٣٥/٢ ، مغني المحتاج ٢٣٧/٣.

(٣) لأن الحاجة تدعو إلى التوكيل في الخصومات ؛ لأنه قد يكون له حق ، أو يدعى عليه حق ، ولا يحسن الخصومة فيه ، أو يكره أن يتولاها بنفسه ، فجاز أن يوكل فيه ، ويتجاوز ذلك من غير رضا الخصم ؛ لأنه توكيل في حقه ، فلا يعتبر فيه رضا من عبه ، كالتوكيل في قبض الديون ، وسواء كان الموكل حاضراً ، أو غائباً ، صحيحاً كان أو مريضاً ، رجلاً كان أو امرأة.

ذلك^(١) . وروي أنه وكل قبل^(٢) ذلك عقيل^(٣)، إما عند أبي بكر، (وإما)^(٤) عند عمر رضي الله عنه أجمعين^(٥)، وقال: هذا عقيل، ما قُضي له فلي، وما قُضي عليه

واللغات ٢٤٨/١.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الزكاة، باب التوكيل في الخصومات مع الحضور والغيبة، (٤٠١/٦)، وروى (١١٢٢٠)، عن محمد بن إسحاق بن رجل من أهل المدينة، يقال له: جهم، عن علي - رضي الله عنه - أنه وكل عبدالله بن جعفر بالخصومة، فقال: إن لخصومة قحمة، قال أبو عبيد، قال أبو الرياء: القحمة: المبالك. وانظر: الأثر ٢٣٧/٢، نسب الرزية ٩٤/٤، الندرية في تخریج أحاديث الخداية ١٧٤/٢. والقحمة: هي الأمور العظيمة انشاقة، واحدها: قحمة، وقال: قحمة في الأمر: رمى نفسه فيه من غير روية والله صومة قحمة: أي أننا نقحّم بصاحبها على ما لا يريد. انظر: لسان العرب ٤/١٣، مختار الصحاح ص ٢١٨، القاموس المحيط ص ١٤٨، النهاية في غريب الحديث والأثر ٩/٤، غريب الحديث، لأبي عبيد ٤٥١/٣، غريب الحديث، لابن الجوزي ٢٢١/٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٠/٣.

(٢) في (ج): مثل

(٣) عقيل: هو عقيل بن أبي طالب عبد مناف، بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي المكي، ابن عم رسول الله ﷺ وهو أخو علي وجعفر وطالب لأبيهم، كان طالب أسن من عقيل بعشر سنين، وعقيل أسن من جعفر بعشر سنين، وجعفر أسن من علي بعشر سنين، جعفر يدرأ مع المشركين مكرهاً، وأسر يرمئذ، فقدها عمه العباس، ثم أسلم قبل الخديبة، وجاء إلى المدينة مهاجراً إلى رسول الله ﷺ سنة ثمان، وشهد غزوة مؤتة مع أخيه جعفر، ثم رجع، فعرض له مرض، فلم يسمع له بذكر في فتح مكة، ولا غزوة حنين والطائف، وكان أنسب قریشاً وأعلمهم بأخبارهم وأحكامهم، توفي في خلافة معاوية، وقد كفّ بصره، ودفن بالقيع.

انظر: خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ص ٢٦٩، التاريخ الكبير ٥٠/٧، المقتنى في سرد الكنى ١٥٢/٢، سير أعلام النبلاء ٢١٨/١، النكاشف ٣١/٢، تهذيب الكمال ٢٣٥/٢٠، تاريخ مدينة دمشق ٤/٤١، الإصابة ٥٣١/٤، تهذيب الأسماء واللغات ٣٠٩/١.

(٤) في (م): أو .

(٥) ساقط من (م) .

عليه (ع).

والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ الْإِيمَانِ﴾ [٤٠/ب/أ]

﴿لَا تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ الْإِيمَانِ﴾ (٢)

، ولما روي (أن علياً عليه السلام) وكل عبد الله بن جعفر (٤) عند عثمان فقبل عثمان

==

انظر : الأم ٢٣٧/٣، مختصر المزني ٢٠٩/٨، الحاوي الكبير ٤٩٦/٦، التهذيب ٣٤٨/١، بحر المذهب ١٤٩/٨، الوسيط ٢٧٨/٣، حلية العلماء ١١٧/٥، التهذيب ٢١٠/٤، البيان ٣٩٧/٦ - ٣٩٨، فتح العزيز ٩/١١، روضة الطالبين ٢٩٤/٤، السراج الوهاج ص ٢٤٧، أسنى المطائب ٢٦٢/٢، النجم الوهاج ٣٤/٥، مغني المحتاج ٢٣٨/٣، فتح الخواد ٥٠٧/١.

في (ج) : الخصومات جاز من جانب المدعي والمدعى عليه .

(٢) سورة النساء، جزء من الآية (٣٥)، وقامها : ﴿لَا تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ الْإِيمَانِ﴾

﴿

في (م) : علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

(٤) عبدالله بن جعفر : هو عبدالله بن جعفر بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو جعفر المدني، وأمه أسماء بن عميس الخثعمية، ولد بأرض الخبيشة، وهو أول مؤنود وندبها في الإسلام، وكان سخيّاً جواداً حليماً، وكان يسمى : بحر الخود، روى عن النبي ﷺ، وعن عثمان وعنه عفي وعمار بن يسار وأمه أسماء، وروى عنه ابنه إسحاق وإسماعيل وغيرهم.

مات سنة ثمانين، وهو عام الجحاف، سئل كان يبطن مكة، جحف الحاج، وذهب بالإبل عليها الحمولة، وكان أنوالي يومئذ على المدينة أبان بن عثمان بن عفان، في خلافة عبد الملك بن مروان، وهو صلى عليه، وكان عبدالله بن جعفر يوم توفي ابن تسعين سنة على الأصح، وتوفي رسول الله ﷺ وهو ابن عشر سنين.

انظر : رجال صحيح البخاري ٣٨٦/١، رجال مسلم ٣٤١/١، تهذيب الكمال ١٤٩/٥، تاريخ مدينة دمشق ٢٩٦/٢٧، التاريخ الكبير ٧/٥، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ١٩٩/١، التعليل والتحريح ٦٩٨/٢، انكشاف ٥٤٣/١، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ص ١٩٣، الإصابة ٤٠/٤، تهذيب التهذيب ١٤٩/٥، تهذيب الأسماء

ذلك^(١) . وروى أنه وكّل قبل^(٢) ذلك عقيلاً^(٣)، إما عند أبي بكر، (وإما)^(٤) عند عمر رضي الله عنه أجمعين^(٥)، وقال : هذا عقيل ، ما قُضي له فلي ، وما قُضي عليه

واللغات ٢٤٨/١ .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الوكالة، باب: التوكيل في الخصومات مع الحضور والغيبة، (٨١/٦)، برقم (١١٢٢٠)، عن محمد بن إسحاق عن رجل من أهل المدينة، يقال له: جهم، عن علي - رضي الله عنه - : أنه وكّل عبدالله بن جعفر بالخصومة، فقال: إن للخصومة قُحماً، قال أبو عبيد: قال أبو الزناد: القُحْم: المِهَالِكُ . وانظر: الأم ٢٣٧/٣، نصب الرأية ٩٤/٤، اندرية في تخريج أحاديث الهداية ١٧٤/٢ . والقُحْم : هي الأمور العظيمة انشاقة، واحدها: قُحْمَةٌ، ويقال: قحِم في الأمر: رمى بنفسه فيه من غير روية وللخصومة قُحْمٌ: أي أنها تُقْحِمُ بصاحبها على ما لا يريد . انظر : لسان العرب ٤٦٣/١٢، مختار الصحاح ص ٢١٨، القاموس المحيط ص ١٤٨٠، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٩/٤، غريب الحديث، لأبي عبيد ٤٥١/٣، غريب الحديث، لابن الجوزي ٢٢١/٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٠/٣ .

(٢) في (ج) : مثل .

(٣) عقيل : هو عقيل بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب القرشي الهاشمي المكي، ابن عم رسول الله ﷺ وهو أعمو علي وجعفر وطالب لأبيهم، كان طالب أسن من عقيل بعشر سنين، وعقيل أسن من جعفر بعشر سنين، وجعفر أسن من علي بعشر سنين، حضر بدرًا مع المشركين مكرهاً، وأسر يومئذ، ففداه عمه العباس، ثم أسلم قبل الخديبية، وجاء إلى المدينة مهاجراً إلى رسول الله ﷺ سنة ثمان، وشهد غزوة مؤتة مع أخيه جعفر، ثم رجع، فعرض له مرض، فلم يسمع له يذكر في فتح مكة، ولا غزوة حنين والطائف، وكان أنسب قريباً وأعلمهم بأبائهم وأيامها، توفي في خلافة معاوية، وقد كفّ بصره، ودفن بالبقيع .

انظر : خلاصة تهذيب الكمال ص ٢٦٩، التاريخ الكبير ٥٠/٧، المقتنى في سرد الكنى ١٥٢/٢، سير أعلام النبلاء ٢١٨/١، النكاشف ٣١/٢، تهذيب الكمال ٢٣٥/٢٠، تاريخ مدينة دمشق ٤/٤١، الإصابة ٥٣١/٤، تهذيب الأسماء واللغات ٣٠٩/١ .

(٤) في (م) : أو .

(٥) ساقط من : (م) .

فعلي^(١).**[٢٠٧] فرع : [التوكيل في إثبات حدّ القذف والقصاص] :**

[٣٦/ج]

التوكيل في إثبات حدّ القذف / والقصاص جائز عندنا^(٢).وقال أبو يوسف^(٣) : لا يجوز ، واعتبر ذلك بالشهادة (على

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، في الوكالة في الخصومة، (٥/٥)، برقم (٢٣١٧٧)، عن محمد بن إسحاق عن جهم بن أبي الجهم قال: حدثني من سمع عبدالله بن جعفر يحدث أن علياً كان لا يحضر الخصومة، وكان يقول: إن لها قحماً يحضرها الشيطان، فجعل خصومته إلى عقيل، فلما كبر ورق، حوّلها إليّ، فكان عليّ يقول: ما قضي لوكيلي فلي، وما قضي عليّ ووكيلي فعليّ».

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الوكالة، باب: التوكيل في الخصومات مع الحضور والغية، (٨١/٦)، برقم (١١٢١٩): عن محمد بن إسحاق عن جهم بن أبي الجهم عن عبدالله بن جعفر قال: «كان علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- يكره الخصومة، فكان إذا كانت له خصومة، وكلّ فيها عقيل بن أبي طالب، فلما كبر عقيل وكلّني».

وانظر : الأم ٣/٣٣٧، نصب الراية ٤/٩٤، اندراية في تخریج أحاديث الهداية ٢/١٧٤.
(٢) انظر : الأم ٣/٢٣٧، مختصر المزني ٨/٢٠٩، شامس الشريعة (م/ل ١٦٠/أ)، الخاوي الكبير ٦/٥١٦، المذهب ١/٣٤٨ - ٣٤٩، بحر المذهب ٨/١٦٥، الوسيط ٣/٢٧٨، حلية العنماء ٥/١١٣، التهذيب ٤/٢١٠، البيان ٦/٣٩٩، فتح العزيز ١١/٩، روضة الطالبين ٤/٢٩٤، المطلب العالي (ج ١٠/ل ٢٣٠/أ)، فتح الجواد ١/٥٠٧.

(٣) أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد الأنصاري الكوفي البغدادي، من أولاد أبي دجانة الأنصاري الصحابي، وُلِدَ سنة (١١٣) هـ، صاحب أبي حنيفة، كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي، تولى القضاء في عهد ثلاثة من خلفاء بني العباس هم: الهادي والمرشيد والمنهدي، كان يلقب بـ «قاضي القضاة»، له الفضل في نشر مذهب

الشهادة (م). (٣)

ودليلاً : أنه حق للآدميين يجوز التوكيل في استيفائه (م) ، (فجاز

== أبي حنيفة، له من الكتب: «الأمالى»، و«الأثار»، و«النوادر»، و«الإخراج»، توفي سنة (١٨٢) هـ، ببغداد، في خلافة هارون الرشيد، مات عن تسع وستين سنة.
انظر : البداية والنهاية ١٨٠/١٠، الجواهر المضئية في طبقات الحنفية، لابن أبي الوفا ٦١١/٣، برقم (١٨٢٥)، طبقات الحفاظ ص ١٢٧، الطبقات الكبرى، لابن سعد ٣٣٠/٧، الطبقات، لابن عياط ص ٣٢٨، تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤، الكنى والأسماء ٩٢٢/١، انعم في خبر من غير ٢٨٤/١، وفيات الأعيان ٣٧٨/٦، سير أعلام النبلاء ٥٣٥/٨، الفهرست ص ٢٨٦، أبو يوسف: حياته وآثاره وآراؤه الفقهية، محمود مطلوب ص ١١-١٠٣.

(م) : ويعتبر .

ساقط من : (ج) .

(٣) بخلاف الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - القائل كقول الشافعية، وأما محمد بن الحسن، فمضطرب: تارة يضم إلى أبي يوسف، وتارة إلى أبي حنيفة، والأظهر أنه مع الإمام أبي حنيفة - رحمه الله -، إلا أنه يجوز من غير عذر ولا رضا الخصم، وعند أبي حنيفة: لا يجوز إلا بأحدهما، وقيل: هذا الخلاف في حال غيبة الموكل، وأما حال حضرته فهو جائز إجماعاً.

ووجه قول أبي يوسف - رحمه الله - : أن التوكيل إنابة، وشبهة النيابة يحتز عنها في باب الحدود وانقصاص، حتى لا تثبت بالشهادة على الشهادة، ولا بكتاب القاضي إلى القاضي، ولا بشهادة النساء مع الرجال، فصار كالتوكيل بالاستيفاء حال الغيبة.
انظر : تبين الحقائق ٢٥٥/٤، المبسوط ٩/١٩، بدائع الصنائع ٢١/٦، الهداية ومعها شروحها: فتح القدير والعناية ٥٠٥/٧ - ٥٠٦، الإختيار ١٥٧/٢، مجمع الأثر ٢٢٣/٢، حاشية ابن عابدين ٥١٣/٥، الباب ١٣٨/٢ - ١٣٩، كتاب أبو يوسف: حياته وآثاره وآراؤه الفقهية، محمود مطلوب ص ٣٨٨.

(م) : فجاز .

(م) : استيفائها .

التوكيل في إثباته (X)، كسائر الحقوق (١).

[٢٠٨] [المسألة] الثامنة : [التوكيل بالإبراء]:

التوكيل بالإبراء جائز ؛ لأن الإبراء إما أن يكون تمليكا أو إسقاطا ،
وأيهما كان يجوز فيه التوكيل ، (وفي) العفو عن القصاص كله (٢).

(X) ساقط من : (م) .

(٢) ولأن من جاز توكيله في غير الحدود، جاز توكيله في الحدود، كالحاضر.

انظر : الحاوي الكبير ٥١٦/٦، المهذب ٣٤٩/١، بحر المذهب ١٦٥/٨، البيان
٣٩٩/٦.

(X) في (م) : وأيهما .

(X) في (م) : في ، بإسقاط حرف العطف .

(X) في (م) : كلها .

(٦) وكذا يصح التوكيل في الإبراء من حقوق والتديون؛ لأنه إذا جاز التوكيل في إثباتها
واستيفائها، جاز التوكيل في الإبراء عنها.

فإذا ثبت هذا، فإنه لا يبرأ إلا من القدر الذي يأذن له فيه التوكيل؛ لأنه إنما يستفاد ذلك
من قبله، فلا يجوز إلا ما أذن له فيه.

انظر : الحاوي الكبير ٤٩٦/٦، المهذب ٣٤٩/١، الوجيز ٣٦١/١، حلية العلماء
١٣٠/٥، التهذيب ٢٠٩/٥، البيان ٤٠١/٦، فتح العزيز ٧/١١، روضة الطالبين
٢٩١/٤، المنهاج (ج ٢/٣٦١/أ)، النعم الوهاج ٣٣/٥، أسنى المطالب ٢٦١/٢.

فروع ستة :[٢٠٩] أحدها : [لو وَّكَّله لبيْرته عن قدر معلوم من الدَّين] :

لو وَّكَّله لبيْرته عن قدر معلوم من الدَّين ، فإن أبرأه عن جميعه صح ، ولو أبرأه عن بعضه صح^(١) ، بخلاف ما لو وَّكَّله يبيع عبد ، لا يبيع شقصا ؛ لأن التشقيص^(٢) هناك يتضمن الضرر ؛ لأن^(٣) الناس لا يرغبون في العادة في شراء أبعاض العبيد^(٤) ، وهاهنا إبرأؤه^(٥) عن البعض لا يتضمن مضرة ، بل هو أصلح أصلح للمالك .^(٦)

[٢١٠] [الفرع] الثاني : [إذا وَّكَّله لبيْرته مما شاء من الدَّين] :

إذا كان له^(٧) على إنسان ألف درهم ، ووَّكَّله^(٨) لبيْرته عن ما شاء من

(١) انظر : الحاوي الكبير ٥١٥/٦ ، التهذيب ٢١١/٤ ، فتح العزيز ١٤/١١ ، روضة الطالبين

٢٩٧/٤ ، المطالب العالي (ج ١٠ / ١٠٣٨ / أ) ، كفاية الأختيار ص ٢٧٣ .

(٢) في (م) : الشقص .

(٣) في (م) : من حيث إن .

(٤) في (م) : العبد .

(٥) في (م) : أبرأه .

(٦) انظر : مراجع الشافعية السابقة ، بالإضافة إلى : أسنى المطالب ٢٦١/٢ ، حاشية قليوبي

وعميرة ٤٢٥/٢ ، شرح البيهقي ١٧٥/٣ - ١٧٦ ، نهاية المحتاج ٢٦/٥ .

(٧) ساقط من : (م) .

(٨) في (م) : فوَّكله .

الدَّيْنِ ، فالتوكيل صحيح ؛ كما لو قال لوكيله بالبيع : بع ما شئت ، إلا أنه لا يجوز له أن يبرئه عن جميع الدَّيْنِ ؛ لأن كلمة : (مِنْ) في العرف^(١) للتبعض ، فيقتضي أن يبرئه^(٢) عن البعض ويبقى بعضه ، وأما إذا قال : وكلتك (أن تبرئه)^(٣) عن شيء من الدَّيْنِ ، فلا يبرئه إلا عن^(٤) أقل ما ينطلق عليه (اسم الشيء الشيء)^(٥) ؛ لأن الإذن يتناوله^(٦) حقيقة^(٧).

(١) العرف: في اللغة : كل ما تعرفه النفس من الخير وتطمئن إليه، وهو ضد الشكر، والعرف والمعروف: الجود، وقيل: ما يستحسن من الأفعال.
وهو ما تعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم.
واصطلاحاً: ما استقرت النفوس عليه، بشهادة العقول، وتلقته الطباع بالقبول، وهو حجة، لكنه أسرع إلى الفهم.

انظر : لسان العرب ٢٣٦/٩ وما بعدها، مختار الصحاح ص ١٧٩، القاموس المحيط ص ١٠٨٠ - ١٠٨١، التعريفات ص ١٩٣، الحدود الأنيفة ص ٧٢، التوقيف ص ٦٨٠، المغرب ص ٣١١ - ٣١٢، المطلع ص ٢٦٤، المعجم الوسيط ٥٩٥/٢، القاموس الفقهي ص ٢٤٩، المصباح المنير ص ٤٠٤ - ٤٠٥، معجم المصطلحات والأنفاظ الفقهية ٤٩٣/٢، البحر المحيط للزركشي ٢٣٠/٢ - ٢٣١، ١١/٣ - ١٣، شرح الكوكب المنير ص ٥٩٩ - ٦٠٠، الجامع لمسائل أصول الفقه ص ٣٩٣، أصول الفقه الإسلامي ٨٢٨/٢، الموسوعة الفقهية ٥٣/٣٠.

(٢) في (م) : صرفه .

(٣) في (م) : لتبرئه .

(٤) في (م) : من .

(٥) في (ج) : الاسم .

(٦) في (م) : تناوله .

(٧) وقد نقل الإمام النووي - رحمه الله - رأي الإمام المتولي - رحمه الله - في روضة الطالبين

(٤/٢٩٧)، فقال: «ثم إن كان صيغته -أي: الموكَّل-: أبرئ فلاناً عن ديني، أبرأه عن --

[٢١١] [الفرع] الثالث : [إذا وُكِّلَ صاحب الدَّين وكيلاً بصلح

الخطيطة]:

إذا وُكِّلَ صاحب الدَّين وكيلاً بصلح الخطيطة^(١)، فهو كما لو وُكِّلَهُ

جميعه، وإن قال: عن شيء منه: أبرأه عن قليل منه، وإن قال: عما شئت، أبرأه عما شاء، وأبقى شيئاً، قلت: قوله: أبرأه عن قليل منه، يعني: أقل ما ينطلق عليه اسم الشيء، كذا صرح به في التتمة، وهو واضح، ولو قال: أبرأه عن جميعه، فأبرأه عن بعضه، جاز، بخلاف ما لو باع بعض ما أمره ببيعه، والله أعلم.

ونقله عنه أيضاً - الشربيني - رحمه الله - في مغني المحتاج (٣/٢٤٠).

وانظر : التهذيب ٢١١/٤ - ٢١٢، فتح العزيز ١٤/١١، المطلب العالي (ج ١٠/٢٣٨/أ)، أسنى المطالب ٢٦٣/٢، شرح البهجة ١٧٦/٣، النجم الوهاج ٣٤/٥، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٨٢/١، مغني محتاج ٢٤٠/٣، غاية المحتاج ٢٦/٥.

(١) صلح الخطيطة : الخطيطة في اللغة: قِيلة بمعنى مَفْعُولَةٌ، واستحطه من الثمن كذا فحطه له، وأخط السَّعر: نقص. فالخطيطة: ما يُحْطُّ من حيلة الحساب قِيٌّ قُصُّ منه، اسم من الخطِّ وتُجمع: خطائط، يقال: خطَّ عنه خطيطة وافية.

وصلح الخطيطة اصطلاحاً: هو أن يصاح عن عَيْنٍ أو ذَيْن، بالنصف أو بالثلث مثلاً، فهو في العَيْنِ حيلة لبعض الباقي، وفي الذَيْن إبراءً عن الباقي، كمن صالح من الدار المدعاة على نصفها أو ثلثها، أو صالح عن الألف الذي عنده بخمس مئة.

انظر : لسان العرب ٢٧٢/٧ - ٢٧٥، مختار الصحاح ص ٦٠، القاموس المحيط ص ٨٥٤ - ٨٥٥، المغرب ص ١٢١، المصباح المنير ص ١٤١، أسنى المطالب ٢١٥/٢، مغني المحتاج ١٦٢/٣ - ١٦٣، حاشية قتيوبي وعميرة ٣٨٣/٢، حاشية الشرواني ٣٣٥/٤، المعجم التوسيط ١٨٢/١، الموسوعة الفقهية ٣٢٨/٢٧، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٥٧٥/١ - ٥٧٦.

(X) في (م) : وُكِّلَ .

بالإبراء عن / بعض الدَّين ، فيصالح على [X] أي قدر شاء^(١) ، والأولى أن [م/٤١] يحتاط لرب المال [X] ، فلا يصالح إلا [X] على قليل وهو يقدر أن يصالح على أكثر منه ، بخلاف [X] ما لو وُكِّل بصلح المعاوضة ، لا يصالح [X] إلا على عوض المثل^(٢) ؛ لأن أصل المعاوضة لطلب [X] الفائدة ، فلا [X] يجوز له أن يفعل ما لا نفع فيه ، وأما صلح الخطيطة ليس فيه نظر ، بل مقتضاه الضرر ، وإذا رضي [X] به مطلقاً، جوزنا أن يبرأ عن أي قدر شاء.

وهكذا من عليه الدَّين ، إذا وُكِّل بصلح الخطيطة ، فله أن يصالح على أي قدر شاء له [X] فيه نظر إبراء ، فإنه يتضمن سقوط بعض [X] ما عليه ، والأولى

[X] في (ج) : عن .

(٢) ويجب أن يبين ما يصاحه عليه.

انظر : الحاوي الكبير ٥١٦/٦ ، التهذيب ٢١١/٤ ، المنطوق العالي (ج ١٠/٢٣٩/أ) ،

النجم الوهاج ٣٤/د .

[X] في (م) : الدَّين .

[X] ساقط من : (ج) .

[X] في (م) : ويخالف .

[X] في (م) : يصلح .

(٧) بنقد البلد ، كالبيع .

انظر : الحاوي الكبير ٥١٦/٦ ، الإبانة (م/١٤٨/أ) ، التهذيب ٢١١/٤ ، النجم الوهاج

٣٤/د ، حواشي وتعليقات الرملي على أسنى المطالب ٢٦٧/٢ .

[X] في (م) : بطلب .

[X] في (م) : ولا .

[X] في (م) : وصي .

[X] ساقط من : (ج) .

[X] ساقط من (ج) .

أن يصالح على أقل ما يمكنه ليتوفر له النظر ، ويخالف ما لو وُكِّل / يبيع ماله ، [٢٦/ب/ج] فباع بثمن المثل ، وهناك من يطلب بزيادة^(٩) ، لا يصح البيع ؛ لأن البيع في أصل موضوعه ؛ لطلب الربح والفائدة ، فإذا ترك^(١٠) الفائدة ، منعاه^(١١) ، وأما الصلح فليس^(١٢) لطلب^(١٣) الفائدة ، وإنما هو لطلب الخلاص عن الحق بعد ثبوت ثبوت وجوبه ، والأولى أن يجتهد ويصالح^(١٤) على أقل ما يمكنه .

[٢١٢] [الفرع الرابع] : إذا كان له دين على إنسان فوَّكَّله أن يبرئ

نفسه :

إذا كان له دين على إنسان فوَّكَّله (أن يبرئ)^(١٥) نفسه^(١٦) ، إن قلنا : الإبراء إسقاط ، فيصح^(١٧) التوكيل^(١٨) ؛ كما لو وُكِّل العبد في العتق ، أو المرأة

(٩) في (م) : زيادة .

(١٠) في (م) : تركت .

(١١) في (م) : منعاه .

(١٢) في (م) : ليس .

(١٣) في (م) : يطلب .

(١٤) في (م) : فيصالح .

(١٥) في (م) : ليرئ .

(١٦) فيه وجهان .

انظر : الخاوي الكبير ٥١٥/٦ - ٥١٦ ، بحر المذهب ١٦٣/٦ ، البيان ٤٢٠/٦ .

(١٧) في (م) : يصح .

(١٨) هذا الوجه الأول ، وهو قول أبي العباس بن سريج ، قال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله -

في بحر المذهب (١٦٣/٨) : « وهذا هو المذهب ؛ لأنه إسقاط حق ، وليس بعقد وكالة ؛

في الطلاق ، وإن قلنا : تمليك^(١) ، فهو كما لو وَّكَّله ليبيع من نفسه ،
وسنذكره .

[٢١٣] [الفرع] الخامس : [لو وَّكَّل المضمون عنه في إبراء الضامن ، وكذلك العكس] :

لو وَّكَّل المضمون عنه في إبراء الضامن ~~✗~~ يجوز ، (وكذلك لو وَّكَّل الضامن
في إبراء المضمون عنه يجوز) ~~✗~~ ، فيبرأ ~~✗~~ الضامن والمضمون عنه جميعاً ؛ لأنه

ولذا يحتاج أن يرى نفسه في الحال ، وإن أخره لم يصح .

انظر : الحاوي الكبير ٥١٥/٦ - ٥١٦ ، البيان ٤٢٠/٦ ، فتح العزيز ١٤/١١ ، روضة
الطالبين ٢٩٧/٤ .

(١) وهذا الوجه الثاني . فلا يصح التوكيل . قال العمراني - رحمه الله - في البيان (٤٢٠/٦) :
« قال سائر أصحابنا : لا يصح ؛ لأنه يجتمع فيه غرضان متضادان : الاستقصاء للموكل في
الثمن ، والاسترخاض لنفسه ، ويخالف الطلاق ، فإنه يصح بالزوج وحده » ؛ ولأنه يعبر نائباً
لنفسه .

انظر : الحاوي الكبير ٥١٥/٦ - ٥١٦ ، بحر المذهب ١٦٣/٨ ، فتح العزيز ١٤/١١ ،
روضة الطالبين ٢٩٧/٤ .

(✗) في (م) : وَّكَّل .

(✗) في (م) : وسذكر .

(✗) في (م) : المضمون عنه .

(✗) ساقط من : (م) .

(✗) في (ج) : ويرأ .

فرعه^(١) . ويخالف ما لو وُكِّل في إبراء نفسه، لا يصح من ﴿﴾ وجه؛ لأن هاهنا (ليس هو) ﴿﴾ أبرأ نفسه، وإنما يبرأ ببراءة الأصل ﴿﴾ .

[٢١٤] [الفرع] السادس: [لو وُكِّل الوكيل ليرئ غرماءه، والوكيل من

جملة الغرماء]:

لو وُكِّل ﴿﴾ ليرئ غرماءه ، والوكيل من جملة الغرماء ، لم يكن له أن يرئ نفسه^(٢) ؛ كما لو وُكِّل (أن يصرف) ﴿﴾ ثلثه إلى الفقراء، ليس له أن يصرف إلى إلى / نفسه ، والعلّة أنه مأمور بمخاطبة غيره فلم يدخل فيه.^(٣)

[٤١/ب/م]

(١) قال التّميرى - رحمه الله - في النّجم الوهاج (٣٤/٥) : «ويجوز أن يوكل الضامن في إبراء المضمون، فإذا أبرأه، برئنا جميعاً، وأن يوكل المضمون في إبراء الضامن، ولا يبرأ به المضمون».

﴿﴾ في (م) : في .

﴿﴾ ساقط من : (م) .

﴿﴾ في (م) : الأصل .

﴿﴾ في (م) : وُكِّل .

(٦) وجهاً واحداً.

انظر : البيان ٤٢٠/٦ .

﴿﴾ في (م) : ليصرف .

(٨) كما إذا وُكِّل في التّبيع وأطلق، فليس له أن يبيع من نفسه.

انظر : الحاوي الكبير ٥١٥/٦، بحر المذهب ١٦٣/٨، البيان ٤٢٠/٦، فتح العزيز

١٤/١١، روضة الطالبين ٣٩٨/٤.

[٢١٥] [المسألة] التاسعة : [التوكيل في قبض الأملاك المضمونة وغير

المضمونة، وإقباض الأعيان]:

التوكيل (في قبض) ❌ الأملاك المملوكة المضمونة، كالغصب ، والعارية ،
والمأخوذ سوما ، وغير المضمون، كالودائع ، والرهنون ، والمال في يد الشريك ،
وفي يد العامل في المضاربة ، وفي يد الوصي ، والقيّم ، جائز^(٢)، كما يجوز
(باستيفاء الديون) ❌ . وأما التوكيل بإقباض الأعيان وإيصالها إلى مستحقيها^(١)،
مستحقيها ❌، فلا خلاف أن الملك إذا وصل إلى يد المالك على يد النائب،
يخرج صاحب اليد عن عهده ، ولكن ليس للتوكيل فيه معنى^(٣) ؛ لأنه لا حق

❌ في (م) : يقبض .

(٢) قال الرافعي - رحمه الله - في فتح العزيز (٨/١١) : «ويجوز التوكيل في قبض الأموال،
مضمونة كانت أو غير مضمونة، وفي قبض الديون وإقباضها».

وانظر : الحاوي الكبير ٥٠١/٦، بحر المذهب ١٥٢/٨، الوسيط ٢٧٦/٣، التهذيب
٢١١/٤، البيان ٤٠٦/٦ - ٤٠٧، روضة الطالبين ٢٩٢/٤، النجم الوهاج ٣٣/٥.

❌ في (ج) : استيفاء الدين .

❌ في (ج) : مستحقها .

(٥) فلا يصح التوكيل في إقباض الأعيان مع القدرة على ردّها بنفسه، على المعتمد.

قال الشرقاوي في حاشيته على التحرير (١٠٦/٢) : «... بخلاف إقباض العين، فلا يصح
التوكيل فيه على المعتمد، إذ ليس له دفعها لغير مالكها».

قال الحاج إبراهيم في حاشيته على الأنوار (٤٨١/١) : «كذا قاله المتولي وغيره، وهو
المعتمد، خلافاً لما في الأنوار من الصحة».

وقد نقل رأي المتولي - أيضاً - الشيخ زكريا الأنصاري في أسنى المطالب (٢٦١/٢) : «إن

كان عبثاً بقدر على ردّها بنفسه، قال جماعة منهم المتولي: لم يصح؛ لأنه لا حق له
فيها».

له فيها (X)، كالبائع (X) إذا دفع المبيع إلى وكيله (X) ليسلمه (X)، كان مفرضاً بتسليم المال إلى الغير بغير إذن مالكة ، وكذلك المودع ، والشريك ، والقيم ، والوصي ، ويكون المال في يده مضموناً، حتى يجوز مطالبته بالبدل إذا هنك. (٥)

[٢١٦] [المسألة] العاشرة : [التوكيل في فسخ العقود]:

التوكيل (في فسخ) (X) العقود جائز، مثل: / البيع في زمان الخيار ، [٢٧/ج] والرجوع في الهبة ، وكل حق يثبت (X) الفسخ فيه (X)، لا على الفور (١)، وأما (X)

وانظر : مختصر المرئي ٢٠٩/٨ ، الحاوي الكبير ٥٠١/٦ ، بحر المذهب ١٥٢/٨ ، النجم الوهاج ٣٣/٥ ، مغني المحتاج ٢٣٧/٣ - ٢٣٨ ، فتح الجواد ٥٠٧/١ ، نهاية المحتاج ٢٤/٥ ، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٨١/١ .

(X) في (م) : فيهما .

(X) في (ج) : والبائع .

(X) في (ج) : لوكيله .

(X) في (م) : ليسلم .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(X) في (م) : بفسخ .

(X) في (م) : ثبت .

(X) في (ج) : به .

(٩) أي : الفسخ المتراحية؛ لأنه إذا جاز التوكيل في عقدها، ففي فسخها أولى.

انظر : الحاوي الكبير ٤٩٦/٦ ، المذهب ٣٤٩/١ ، بحر المذهب ١٤٩/٨ ، الوسيط ٢٧٦/٣ ، التهذيب ٢٠٩/٤ ، البيان ٤٠١/٦ ، الغاية القصوى ٥٤٢/١ ، فتح العزيز ٨/١١ ، روضة الطالبين ٢٩٢/٤ ، منهاج الطالبين ص ٦٤ ، عمدة السالك ص ١٥٤ ، المهمات (ج ٢/٢٥٩ ب)، النجم الوهاج ٣٣/٥ ، مغني المحتاج ٢٣٧/٣ .

(X) في (ج) : فأما .